الأمم المتحدة S/2001/53

مجلس الأمن

Distr.: General
17 January 2001

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أوجه عنايتكم إلى خطورة ما تناقلته وسائط الإعلام يوم أمس الاثنين، الموافق ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بشأن التوصية التي تضمنتها ورقة العمل التي قدمها ابن الرئيس العراقي، عدي صدام حسين، إلى المجلس الوطني العراقي والتي طلب فيها تغيير خريطة العراق التي تمثل شعار المجلس لتتضمن الكويت باعتبارها جزءا من العراق الكبير.

إن هذه التوصية التي تضمنتها ورقة العمل (المرفق)، تمثل دون شك تهديدا واستفزازا للكويت، وتعمل على إشاعة أجواء التوتر، وخلق حالة عدم استقرار في المنطقة وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

١ - تمثل هذه الورقة المقترحة من عدي صدام حسين انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) الذي أعلن العراق قبوله عبر كافة مؤسساته الدستورية بما فيها المجلس الوطني العراقي الذي أصدر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ إعلانا أكد فيه تأييده لاعتراف جمهورية العراق بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي واعترافه كذلك بالحدود الدولية كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود المشكلة بموجب الفقرة ٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٢ - تكشف هذه التوصية التي تأتي بعد مرور أكثر من عشر سنوات على الغزو العراقي لدولة الكويت، عن النوايا غير السليمة لدى المسؤولين العراقيين تجاه الكويت وتؤكد مجددا استمرار العراق في سياسته ونهجه العدواني وعدم اتعاظه أو شعوره بالندم والأسف لما قام به في آب/أغسطس ١٩٩٠ من خرق واضح للمواثيق والأعراف الدولية.

٣ - إن هذه التوصية، علاوة على أنها تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، فإنها تناقض بشكل صريح وواضح القرارات والدعوات التي تتضمنها البيانات الختامية الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية وأبرزها حركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي التي تدعو العراق، ضمن أمور أخرى، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة.

٤ - إن توصية عدي صدام حسين، وهو عضو في المجلس الوطني وأحد أركان النظام العراقي تبرر مخاوف وشكوك الكويت وعدم ثقتها في مصداقية الحكومة العراقية في الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق، تدعو الكويت مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، والتصدي لمثل هذه الاستفزازات، والتدخل لدى الحكومة العراقية لتذكيرها بمسؤولياتها والتزاماتها التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومطالبتها بالكف عن اتباع مثل هذا النهج الذي يمثل تهديدا مباشرا لأمن واستقرار دولة الكويت ولا يخدم الجهود والمساعي الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منصور العتيبي
القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

أداء المجلس الوطني (التشريعي والرقابي)
ورقة عمل تقدم بها (عبد الله) عدي صدام حسين
عضو المجلس الوطني
بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

ملاحظات حول أداء وزارات الدولة:

٣ - ضعف ممارسة أعضاء المجلس الوطني لاختصاصاتهم التشريعية بصدد اقتراح مشروعات القوانين.

التوصية: تفعيل نص الفقرة أولا من المادة ٥٢ من قانون المجلس الوطني والخاصة باقتراح مشروعات القوانين وفقا لأحكام الدستور وذلك تلبية لحاجات الشعب وتطور المجتمع.

٤ - نقص في المبادرات الاستشارية لرئاسة الجمهورية.

التوصية: تنشيط ممارسة المجلس الوطني لاختصاصاته الاستشارية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من قانون المجلس الوطني وذلك بإبداء المشورة لرئاسة الجمهورية في أية قضية يراها المجلس بعد دراستها.

٥ - ضعف الموارد البشرية والتقنية والمالية للمجلس الوطني وانعكاساته على أداء المجلس.

التوصية: زيادة الدعم على الصعيد المذكور أعلاه لتمكين المجلس الوطني من أداء واجباته المنصوص عليها في القانون وذلك وفقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون المجلس.

٦ - الخلل في ممارسة الأعضاء لدورهم الرقابي من خلال قلة المبادرات الرقابية المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة، ومجاملة بعض الأعضاء من موظفي الدولة لوزرائهم عند استضافتهم في المجلس وعدم فاعلية إجراءات التفتيش لدوائر الدولة لتقصي الحقائق.

التوصية: التعليق الجاد لمختلف الاختصاصات الرقابية المنصوص عليها في المواد (٥٦، ٥٧، ٥٨-٦٠).

٧ - قلة الأداء لبعض لجان المجلس.

التوصية: التنشيط الفاعل لأداء اللجان المتخصصة في المجلس كل ضمن اختصاصاتها وبما يقدم منجزات ملموسة لصالح النظام الداخلي، مثل لجنة الخدمات وشؤون المواطنين حيث يفترض أن تخضع الشكاوى للتحليل والدراسة لإيجاد الحلول العلمية لها.

٨ - المكانة المعنوية لعضوية المجلس: شعور أعضاء المجلس الوطني بعدم مراعاة مكانتهم الاعتبارية عند أداءهم لواجباتهم في دوائر الدولة.

التوصية: التأكيد على دوائر الدولة والمنظمات الجماهيرية أن تعامل عضو المجلس الوطني بما يليق به باعتباره ممثل الشعب وإبداء التسهيلات اللازمة لأداء عمله عند مراجعته بصفته الرسمية.

٩ - ضعف مستوى التفاعل العلمي للجان المجلس مع الخبرات الوطنية.

التوصية: أن تستعين لجان المجلس بالجامعات والمنظمات الجماهيرية ومؤسسات البحث العلمي كل حسب اختصاصه استنادا لأحكام المادة ٨٣ من قانون المجلس الوطني.

١٠ - عدم تواصل عضو المجلس مع هيئة الرئاسة للمجلس.

التوصية: لغرض إدامة التواصل ومن أجل ربط عضو المجلس الوطني بهيئة الرئاسة ينبغي أن يقدم كل عضو تقريرا تفصيليا يبين نشاط عضو المجلس العام خلال فترة دورة الانعقاد لتمكين المجلس من متابعة أعمال أعضائه.

١١ - الإيفادات.

التوصية: شمول أكبر عدد ممكن من أعضاء المجلس من أصحاب الاختصاص والكفاءة.

١٢ - المشكلة المالية لأعضاء المجلس.

التوصية: الاهتمام بتحسين الوضع المادي لعضو المجلس من حيث الرواتب والمخصصات.

١٣ - إن خريطة العراق التي تمثل شعار المجلس لا تتضمن حدود العراق الكاملة التي يعرفها شعب العراق بجميع فئاته وشرائحه وقومياته أي مدينة الكويت.

التوصية: وضع خريطة العراق الكامل المتضمنة مدينة الكويت كجزء لا يتجزأ من العراق الكبير كشعار لممثلي الشعب.

ملاحظة: أعيدت طباعة هذا النص.